مجلة دراسات الطفولة و علوم الاسرة، م١ع١ ص ص: ١٨١- ١٨٤ (٢٠٢٦م)
DOI: 10.4197/Jcsfs.1-1.7

تعليم الطفولة المبكرة: استثمار سعودي في ضوء أفضل الممارسات الدولية

أ.د. أحمد بن محمد الزائدي ،أستاذ القيادة التربوية.

الملخص

يُعد تعليم الطفولة المبكرة استثمارًا استراتيجيًا في رأس المال البشري. فالسنوات الخمس الأولى من العمر تمثل نافذة حاسمة لنمو القدرات المعرفية والاجتماعية والعاطفية. وقد جعلت رؤية المملكة ٢٠٣٠ هذه المرحلة أولوية وطنية، مستهدفة رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال إلى أكثر من ٩٠%. هذا التحول يعكس نقلة نوعية تتسق مع أفضل الممارسات الدولية. ورغم أن المقارنة مع دول OECD تكشف عن فجوة في نسب الالتحاق وجودة البيئة التعليمية ومعايير التمويل، إلا أنها تتيح فرصة فريدة لبناء نموذج سعودي متميز يوازن بين التوسع الكمي وضبط الجودة. إن نجاح المملكة في هذا المسار سيعزز جودة التعليم العام، ويؤسس لجيل وطني منافس عالميًا، ويدعم تنافسية الاقتصاد الوطني واستدامة التنمية.

المقال:

يمثل تعليم الطفولة المبكرة أحد أعمدة بناء المستقبل. فالطفولة ليست مرحلة تمهيدية فحسب، بل هي الفترة التي يتشكل فيها وعي الإنسان الأول، وتُرسى فيها أسس التعلم المستمر، وتُغرس القيم والمهارات التي تحدد مساره لاحقًا.

وقد أكدت الدراسات أن نحو ٨٥% من نمو الدماغ يحدث في السنوات الخمس الأولى، مما يجعل هذه المرحلة ذهبية في تكوين القدرات المعرفية واللغوية والاجتماعية والعاطفية. ولهذا السبب، تنظر الدول المتقدمة إلى تعليم الطفولة المبكرة باعتباره استثمارًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الاستثمار في البنية التحتية أو الاقتصاد.

أولت المملكة هذه المرحلة اهتمامًا خاصًا، وجعلتها في قلب مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. فبينما لم تتجاوز نسبة الالتحاق برياض الأطفال ٢٣% في عام ٢٠١٩، وضعت وزارة التعليم هدفًا طموحًا يتمثل في رفع النسبة إلى أكثر من ٩٠% بحلول عام ٢٠٣٠. هذا التوجه يعكس وعيًا استراتيجيًا بأهمية تأسيس قاعدة صلبة من المتعلمين، ويؤكد إدراك الوزارة لدور الطفولة المبكرة في صناعة أجيال قادرة على المنافسة عالميًا.

وعند المقارنة مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، تبرز التحديات والفرص في آن واحد. فبينما يبلغ متوسط الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة هناك نحو ٨٥% للأطفال من عمر الثالثة، لا تزال المملكة عند حدود ٣٦,٧% في عام ٢٠٢٤. وهذا يعني أن بلوغ مستهدف ٩٠% يتطلب قفزة نوعية خلال سنوات قليلة.

لكن ما يبعث على التفاؤل أن وزارة التعليم قد شرعت بالفعل في تنفيذ برامج واسعة للتوسع الكمي مع مراعاة الجودة. فالمشاريع الجديدة لرياض الأطفال، ومبادرات التأهيل التربوي لمعلمات الطفولة المبكرة، وإطلاق شراكات مع القطاع الأهلي، كلها تمثل خطوات عملية على طريق تحقيق المستهدف.

أما على صعيد الجودة، فالمعايير الدولية تشير إلى أن نسبة الأطفال إلى المعلّم ينبغي أن تدور حول ١٣:١، بل وتسعى بعض الدول إلى ١٠:١ كمعيار نوعي. وهنا تبرز الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في تأهيل المعلمات وتزويدهن بالكفايات التربوية والنفسية واللغوية، وهو ما بدأت وزارة التعليم في العمل عليه من خلال برامج تدريبية متخصصة ودعم مسارات الإعداد الجامعي.

كما أن تجارب OECD تكشف أن الإنفاق السخي على مرحلة الطفولة المبكرة، والذي يبلغ في المتوسط أكثر من ١٣ ألف دولار للطفل سنويًا، يشكل عنصرًا جوهريًا لضمان الجودة. ومن هنا فإن التوجه السعودي لزيادة الاستثمارات في هذا المجال يعكس إدراكًا متناميًا بأن التعليم المبكر ليس مجرد خدمة اجتماعية، بل هو استثمار وطني يحقق عوائد مضاعفة.

ورغم الفجوات القائمة، فإن المملكة تمتلك فرصة لبناء نموذج وطني متميز. فالتحولات الكبرى التي تشهدها المنظومة التعليمية، بما في ذلك إعادة هيكلة الإدارات، وتمكين المدرسة، وتعزيز دور هيئة تقويم التعليم والتدريب في ضبط الجودة، تمنح الطفولة المبكرة مكانة استراتيجية ضمن منظومة تنمية القدرات البشرية.

وتظهر التجارب العالمية أن النجاح يرتكز على ثلاثية واضحة: التوسع في الشمول ابتداءً من عمر الثالثة، وضبط معايير الجودة الهيكلية مثل النِّسَب الصفية وتأهيل الكوادر، وتوفير تمويل كافٍ ومستدام. وتجربة فرنسا في جعل التعليم إلزاميًا بعمر الثالثة منذ ٢٠١٩ تقدم مثالًا ملهمًا يمكن الاستفادة منه.

أما محليًا، فإن مواءمة مناهج رياض الأطفال مع الصفوف الأولية خطوة ضرورية لضمان انتقال سلس للطفل، وتقليل فجوات الاستعداد المدرسي. كما أن توحيد التعريفات والمؤشرات الإحصائية سيرفع من موثوقية البيانات ويجعل المقارنات الدولية أكثر دقة.

إن نجاح المملكة في هذا المجال لن يكون انعكاسًا على قطاع التعليم وحده. بل سيمتد أثره إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتقليل الفوارق التنموية بين المناطق، وتوطيد التماسك الاجتماعي. فالطفل الذي يحظى بتعليم مبكر جيد يصبح أكثر استعدادًا للتعلم، وأكثر قدرة على الإبداع، وأقل عرضة للتسرب أو التعثر.

وفي هذا الإطار، يبرز دور وزارة التعليم كقائد للمسار. فقد نجحت في تحويل الطفولة المبكرة من ملف ثانوي إلى أولوية وطنية مدعومة بمشروعات وبرامج واضحة. ويبقى التحدي في استمرار العمل على الجمع بين التوسع الكمي والارتقاء النوعي، وربط التمويل بمعايير الجودة، وضمان شمول جميع المناطق والفئات.

إن الطفولة المبكرة ليست مرحلة عابرة، بل هي الجذور التي تحدد قوة الشجرة وامتدادها. والاستثمار فيها هو استثمار في مستقبل المملكة بأكمله. وإذا كانت رؤية ٢٠٣٠ قد وضعت الهدف، فإن العزيمة التي تبديها وزارة التعليم اليوم هي الضمانة الحقيقية لتحويل هذا الهدف إلى واقع وطني، يضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة، ويجعل من كل طفل سعودي مشروعًا لمتعلم عالمي قادر على قيادة الغد.